غسيل الأموال في مصر
"الأسباب – المصادر – الأساليب"

مخلف عبد الله مخلف العنزي

باحث أكاديمي

الملخص:

الواقع أن المجتمع المصري بدأ يستشعر خطورة تفشي ظاهرة غسيل الأموال، وآثارها السلبية المدمرة على كافة المستويات خصوصًا الاقتصادية والاجتماعية منها، ومن عالمية المشكلة كانت عالمية المواجهة في التصدي لهذه الظاهرة، حيث أصدر المشرع المصري قانون يجرم غسيل الاموال, بهدف محاصرة هذه الظاهرة. إلا أن مصر لازالت تعاني من عمليات غسيل الأموال المشبوهة. نظرا لتوافر أسباب حدوثها, ومصادر واساليب تنفيذها.

Abstract;

In fact, the Egyptian society began to sense the danger of the spread of the phenomenon of money laundering, and its negative and destructive effects at all levels, especially economic and social, and from the universality of the problem was the global confrontation in addressing this phenomenon, as the Egyptian legislator issued a law criminalizing money laundering, with the

aim of surrounding this phenomenon. However, Egypt is still suffering from suspicious money laundering operations. Due to the availability of the causes of their occurrence, the sources and methods of their implementation.

الكلمات الدالة: غسيل الأموال, مصر, المصادر, الأساليب.

المقدمة:

لا شك أن جرائم غسيل الأموال خطر يهدد كيان الدول وسيادتها على أراضيها، بما تسببه من ضرر فادح للاقتصاد الوطني والدولي، وما ينتج عنه من ثراء غير مشروع واستثمار للأموال المتحصلة لإضفاء الشرعية عليها، وسهولة تحريكها دون التعرض للمصادرة.

ونظرا لأن جمهورية مصر العربية وكغيرها من الدول صارت تنتشر فيها عمليات غسيل الأموال، من خلال انتشار الأنشطة غير المشروعة وما يتولد عنها من أموال مشبوهة، والتي يتأتى أغلبها من تجارة المخدرات والأسواق الموازية والتهريب والرشوة وشتى أنواع الفساد الأخرى، نتيجة للكثير من الأسباب والظروف التي مرت بها، تحاول الدولة المصرية بذل مزيد من الجهود لمكافحة هذه الظاهرة عن طريق توقيع العديد من

الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية في هذا المجال، وكذا اتخاذ جملة من النصوص التشريعية والتنظيمية تجرم الظاهرة، بالإضافة إلى وضع آليات عملية للمراقبة والمكافحة والتي من بينها إنشاء الهيئات الوطنية المتخصصة في مكافحة جريمة غسيل الأموال.

أهمية البحث: في ضوء دراسة البحث والتي تعني بـ غسيل الأموال في مصر " الأسباب – المصادر – الأساليب", يحاول الباحث الكشف عن الأنشطة التي قد تساهم بقوة في انتشار ظاهرة غسيل الأموال في مصر, خاصة في ضوء تزايد عمليات التهريب وتجارة السلاح، بالإضافة إلى انتشار أنشطة الرشوة والفساد الإداري والاقتصادي. فضلاً عن التعرف علي أساليب غسيل الأموال في مصر.

مشكلة البحث: يمكن تحديد مشكلة البحث في سؤال جوهري ورئيسي يمكن صيغته علي النحو التالي: ما هي أسباب ومصادر وأساليب غسيل الأموال في مصر؟.

الهدف من البحث: يكمن هدف البحث الرئيسي في الآتي:

١- التعرف علي أسباب غسيل الأموال في مصر .

٢- التعرف علي مصادر غسيل الأموال في مصر.

٣- التعرف علي أساليب غسيل الأموال في مصر.

وفي هذا السياق يشير الباحث في هذا البحث إلي غسيل الأموال في مصر, من خلال النقاط التالية:-

أولا : أسباب انتشار غسيل الأموال في مصر..

ثانياً : مصادر غسيل الأموال في مصر.

ثالثاً : أساليب غسيل الأموال في مصر.

أولاً: أسباب انتشار غسيل الأموال في مصر.

لغسيل الأموال أسباب ودوافع متعددة أدت إلى ظهور هذه الظاهرة في مصر، ويمكن إيجاز أهمها فيما يلي:-

١. نسب الضرائب غير العادلة:

يتطلب تطبيق القوانين الضريبية في أي دولة تحديد من يخضع للضريبة ثم بعد ذلك معرفة الدخل الخاضع للضريبة(١). ولعل الباحث في تاريخ التشريع الضريبي المصري يلاحظ التطور الذي مرت به الضريبة، ففي بادئ الأمر فرض المشرع الضريبة علي الرؤوس ثم انتقل إلى فرض الضريبة علي السلع ثم علي رأس المال وأصبح أخيراً يفرض الضريبة علي الدخل وهذا الدخل يتمثل في إيرادات الأجور والمرتبات، وإيرادات النشاط التجاري والصناعي، إيرادات المهن الحرة والمهن غير التجارية وإيرادات الثروة

(١) تعد الضريبة من الأهمية بمكان لمعظم الدول في الوقت الحالي ، حيث أنها تحتل مركز الصدارة في الإيرادات العامة لأغلب الدول ، فمن هنا كان لزاماً علي أية دولة عدم التوسع في فرض ضرائب جديدة بل التركيز علي توسيع الوعاء الضريبي ليشمل فضلا عن القطاعات الرسمية القطاعات الأخرى غير الرسمية سيما وأن القطاعات غير الرسمية قد بلغت نسب كبيرة من حجم اقتصاديات الدول المختلفة٠ وتعاني الكثير من الدول النامية من اتساع حجم القطاع غير الرسمي حيث تشير بعض التقديرات إلى أن حجم القطاع غير الرسمي في اقتصاديات الدول النامية يمثل نسب تتراوح ما بين ٣٠ إلى ٧٠ %من إجمالي حجم الناتج القومي لهذه الدول. أنظر: المأمون علي عبد المطلب جبر: الاقتصاد الغير رسمي في مصر, المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة, العدد الثالث عشر, جامعة الأزهر, يناير ٢٠١٥, ص ٥١٧.

العقارية. والمشرع المصري حينما فرض الضريبة كان يفرضها علي أساس المظاهر الخارجية للممول، فلما تقدمت المجتمعات أصبحت الضريبة تُفرض علي أساس الدخل الفعلي الذي يحققه الممول. وأصبح علي الممول واجب قانوني بأن يتقدم بإقرار إلى الإدارة الضريبة يتضمن كل أرباحه وإيراداته الفعلية. وتُعد الضرائب أهم الموارد السيادية لمعظم البلدان في الأنظمة الحالية المعاصرة حيث تفرضها الدولة بما لها من سلطة وسيادة علي دخول الأشخاص لمقابلة الاحتياجات المتزايدة لهؤلاء الأشخاص علي الخدمات العامة كالرعاية الصحية والتعليم وإنشاء الطرق والكباري وغيرها(١).

ويمثل البعد الاقتصادي للضريبة أحد أهداف السياسة الضريبية, حيث يتم مراعاة البعد الاقتصادي من خلال العمل على الحفاظ على استمرار النشاط الاقتصادي واستقراره وتعزيزه, بالمساهمة في مواجهة حالة التقلبات الاقتصادية كالتضخم والانكماش, بالإضافة إلى القضاء أو تخفيض عجز الموازنة إلى أقل معدل ممكن, مع مراعاة أن الضريبة المثلى وفقا لاقتصاديات المالية العامة تعني الضريبة التي لا تؤثر على الاستخدام والتوزيع الأمثل لعناصر الإنتاج.

اللافت للنظر أن النظام الضريبي المصري يتسم بمجموعة من السمات أو الملامح يمكن إبراز أهمها في تأخر التشريعات الضريبية المصرية عن مسايرة الفكر الضريبي

(٢) المأمون علي عبد المطلب جبر: الاقتصاد الغير رسمي في مصر, المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة, العدد الثالث عشر, جامعة الأزهر, يناير ٢٠١٥, ص ٥١٦.

الحديث أو عن اللغة التي يتحدث بها العالم، مما جعل هذا التشريع يتأخر كثيرا عن القيام بواجباته نحو العدالة وتحقيق النمو الاقتصادي المنشود الذي يوفر الحياة الكريمة للمواطن المصري بكافة طوائفه ومستوياته المالية, هذا من ناحية.

ومن ناحية أخري ارتفاع نسب التهرب والتجنب الضريبي والذي يرجع إلى أسباب عديدة منها ما يتعلق بالممول وثقافته الضريبية awareness Tax وأخرى تتعلق بكفاءة الإدارة الضريبية في التعامل مع التهرب أو التجنب الضريبي(١).

الواقع إن هدف السياسة الضريبية في أي دولة هو تحقيق العدالة الاجتماعية، عن طريق اختلاف النسب الضريبية وفقا لاختلاف مستويات الدخول، غير أن الملاحظ في السياسة الضريبية في مصر هو التفاوت الذي يصفه البعض بغير العادل، ويرجع هذا إلى نقص الدراسات الميدانية لفرض الضريبة حيث لا تتوفر المعلومات الكافية لها، كما تجدر الإشارة إلى أن جميع القطاعات وخصوصا لدى فئة التجار تعاني من سياسة الدخل الجزافي والذي يتناقض مع العدالة، مما يؤدي بطبيعة الحال إلى التهرب الضريبي.

٢- دور المشروعات الصغيرة:

تتميز الدول النامية ومن بينها مصر بكثرة هذا النوع من المشروعات الصغيرة(١)، والتي هي عبارة عن حرف تقليدية ومشروعات خفية، أي تلك التي تعمل في الظلام

(١) مصطفى محمود عبد القادر: الأزمات الاقتصادية في مصر: المخرج والحلول المتاحة – إصلاح السياسة الضريبية في مصر–, العدد الثاني, المركز المصري للدراسات الاقتصادية, بدون تاريخ, ص ٦.

بعيداً عن أعين مصالح الضرائب، وغالبا ما تميل هذه المشروعات الصغيرة إلى استخدام النقود السائلة في تسوية معاملاتها، فاستخدام هذا النوع من النقود في إجراء المعاملات يسهل من الأنشطة التجارية، ولذا فإن أي محاولة لتطبيق النظم الضريبية بقوة يجعل من المشروعات الصغيرة تفلس، ومن هذا المنطلق يذهب أصحاب هذه المشاريع إلى أسلوب غسيل الأموال مما يؤمن لهم الخطر الضريبي المحدق بهم.

قدر التعداد الاقتصادي الخامس ٢٠١٨/٢٠١٧ الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، حجم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر بنحو ثلاثة ملايين و٦٥٣ منشأة، ويعمل في هذا القطاع ٩,٧ ملايين مشتغل.

ورصد التعداد الاقتصادي، مجموعة من المؤشرات الأخرى حول قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، حيث يقدر إجمالي الأجور نحو ١١٩,٢ مليار جنيه وحجم الإنتاج نحو ١,٢٣٧ تريليون جنيه، إلى جانب القيمة المضافة الإجمالية والبالغة نحو ٨,٤ مليار جنيه.

(٢) تصنف المشروعات الصغيرة دولياً إلي ثلاث فئات: أنشطة كسب القوت أو العمل لحساب الغير , والمشروعات الحرفية أو الحرفيين, والمنشآت الصغيرة. للمزيد حول المشروعات الصغيرة في مصر. أنظر: حسين عبد المطلب الأسرج: مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر, الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة, ٢٠٠٧, ص٦ وما بعدها.

وأكد رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن هناك زيادة تمثل ٥٥٪ في عدد المنشآت مقارنة بالتعداد الاقتصادي السابق له عام ٢٠١٢/٢٠١٣، وأن تجارة الجملة من أهم الأنشطة التي استحوذت على العدد الأكبر من هذه المنشآت، موضحا أن هذه الزيادة في عدد المنشآت يعكس جهود الدولة في دفع النشاط الاقتصادي خلال السنوات الماضية، علما بأن محافظات الوجه البحري مازالت تستحوذ على النشاط الاقتصادي(١).

وفي المقابل، بلغ عدد المنشآت العاملة في القطاع غير الرسمي بلغ مليوني منشأة تقريبا، يمثلون ٥٣٪ مقابل منشآت القطاع الرسمي، ويعمل به نحو ٤ ملايين مشتغل، وحجم المبالغ المستثمرة كرأس مال مدفوع ٦٩ مليار جنيه، تمثل نسبة ٥٪ من إجمالي

(١) حظي هذا القطاع بأولوية في إستراتيجية مصر ٢٠٣٠، نظرًا لأهمية هذا القطاع في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية. وتولي أجهزة الدولة، خاصة البنك المركزي وجهاز تنمية المشروعات، اهتمامًا كبيرًا بهذا القطاع، عن طريق إطلاق مبادرات تهدف لتوفير الدعم المالي، أو عن طريق تقديم الخدمات التسويقية واللوجستية والتكنولوجية، وتوفير التدريب لتأهيل الكوادر البشرية العاملة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى سَنّ التشريعات التي تعمل على تذليل العقبات التي تواجه تلك المشروعات. وتعمل الدولة المصرية على تنمية المشروعات الصغيرة من خلال محورين أساسيين: يتمثل الأول في إطلاق الرئيس "عبد الفتاح السيسي"، مبادرة تخصيص ٢٠٠ مليار جنيه بأسعار فائدة منخفضة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ونفذ البنك المركزي المبادرة في يناير ٢٠١٦ بتوفير ٢٠٠ مليار جنيه بفائدة ٥٪ متناقصة للمشروعات الصغيرة. وقد بلغ إجمالي التمويلات التي ضخها البنك ضمن المبادرة نحو ٧٠ مليار جنيه لحوالي ٦٢ ألف مشروع. والمحور الثاني يتضمن في جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والذي ضخ ١٦.٧ مليار جنيه لتمويل هذا القطاع مع بداية تولى الرئيس "السيسي" منصبه في عام ٢٠١٤، حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٨. للمزيد: أنظر: بسنت جمال وآخرون: المشروعات الصغيرة والمتوسطة.. الأهمية الاقتصادية والتجارب الدولية, المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية, ١٩ نوفمبر ٢٠٢٠. متاح علي الرابط:
- https://marsad.ecsstudies.com/45281

المبالغ المستثمرة على مستوى القطاع الرسمي، وجميع هذه المنشآت تعتبر خارج منظومة التأمين والحماية الاجتماعية والصحية، كما أنها لا تخضع للرقابة والجودة ويضيع فيها حق الدولة(١).

كما يضيف تحدي وجود عدد من هذه المشروعات خارج المنظومة الرسمية من حجم التحديات التي تحول دون نفاذ هذه المشروعات إلى التمويل في ظل عدم توفر تاريخ ائتماني أو تاريخ مالي موثق، إضافة إلى ضعف قدرة المشروعات الناشئة على تدبير نسبة موارد ذاتية مقبولة لدى مؤسسات التمويل(٢). وهذا ما يجعل تلك المشروعات من ضمن أسباب انتشار غسيل الأموال في مصر, خاصة في ضوء عدم الرقابة والمحاسبة.

٣- انتشار الأسواق الموازية:

حيث تتميز الأسواق الموازية بأنها تحقق مداخيل قياسية للمتعاملين فيها بمخالفة القوانين الدولية ومن أمثلة ذلك: المتاجرة في العملات الأجنبية في الدول التي تفرض رقابة على معاملات النقد الأجنبي، بالإضافة إلى السلع التي تتميز بنقص عرضها

(٢) مدحت عادل: جهاز الإحصاء: أكثر من ٣ ملايين منشأة إجمالي المشروعات المتوسطة والصغيرة في مصر, اليوم السابع, ٢٣ أبريل ٢٠٢٠. متاح علي الرابط:

- https://www.youm7.com/story/2020/4/23 /4739838

(١) هبة عبد المنعم وأخرون: النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية, صندوق النقد العربي, أبو ظبي, ٢٠١٩, ص١٦٩.

داخل البلد مقارنة بالطلب عليها، وهو الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بما يتجاوز ضوابط تسعيرة الدولة.

وفي هذا السياق أشارت "كريستين لاجارد"، مديرة صندوق النقد الدولي، إلي ان وصول الفارق بين السعر الرسمي لصرف الجنيه المصري وبين سعره في السوق السوداء إلى ١٠٠٪، يعبر عن أزمة حقيقية، وإن اتجاه السلطات المصرية لمعالجة تلك الأزمة أمر صائب(١).

جدير بالذكر ان فك ارتباط عمليات غسل الأموال بتهريب الأموال إلى الخارج يؤدي إلى زيادة عرض العملة الوطنية في مقابل الطلب على العملات الأجنبية، والتي يتم تحويل الأموال المهربة إليها بهدف إخفاء حقيقة مصدرها. وهذا معناه انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى التي يزيد الطلب عليها، كذلك فإن زيادة عرض العملة المحلية مع زيادة الطلب على العملة الأجنبية يؤدي إلى استنزاف الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية، فتلجأ الدولة إلى رفع سعر الفائدة للحفاظ على المدخرات المحلية من التحول للعملات الأجنبية الأخرى، ومما لاشك فيه أن ارتفاع سعر الفائدة يمثل إحدى العقبات المهمة أمام المستثمر(٢).

٤-أنشطة التهريب والرشوة والفساد:

---

(1)https://alborsaanews.com/2016/11/02/921591

(٣) شاهر إسماعيل الشاهر: غسيل الأموال وأثره على اقتصاديات الدول النامية, مجلة تنمية الرافدين العدد ٩٤ مجلد ٣١, كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل,٢٠٠٩, ص ٩٨.

حيث أن أنشطة التهريب عبر الحدود للسلع والمنتجات المستوردة دون دفع الرسوم والضرائب الجمركية المقررة، كتهريب السجائر والسلع المعمرة وتجارة السلاح، بالإضافة إلى انتشار أنشطة الرشوة والفساد الإداري والاقتصادي من خلال الحصول على مداخيل غير مشروعة، مقابل التراخيص والموافقات الحكومية أو ترسية العقود، هي من الأنشطة التي قد تساهم بقوة في انتشار ظاهرة غسيل الأموال. وهذا ما أوردته وزارة الداخلية المصرية في بيان لها عن الكشف عن أكبر عملية غسيل أموال, لعصابة من سبعة عشر متهماً استخدموا نحو ١,٧٩ مليار جنية في تجارة العملات المحلية والأجنبية, وكذلك الهجرة غير الشرعية, وتهريب المخدرات, وغيرها من التهم[1]. ويظهر من مؤشر ضبط الفساد مدى تفشي الفساد والرشوة في مصر، وذلك على النحو التالي:

*** مؤشر ضبط الفساد(٢):**

ويعد مؤشر ذاتي على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة. ويقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية : الفساد بين المسئولين الحكوميين , الفساد كعقبة في تطوير الاقتصاد وجذب الاستثمارات، مدى تواتر تقديم " أموال غير قانونية " إلى الرسميين والقضاة , ومدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة المدنية ويعتمد

[1] http://gate.ahram.org.eg/News/2373941.

(١) مؤشر ضبط الفساد أو مؤشر مدركات الفساد يصدر عن منظمة الشفافية الدولية هي حركة عالمية رؤيتها الوحيدة عالم خال من الفساد في الحكومة والأعمال التجارية والمجتمع المدني والحياة اليومية للناس. وبوجود أكثر من مئة فرع في أنحاء العالم وسكرتاريا دولية مقرها برلين، نقود الكفاح ضد الفساد لتحويل هذه الرؤية إلى حقيقة. للمزيد أنظر: منظمة الشفافية الدولية: مؤشر مدركات الفساد ٢٠١٩, برلين, ألمانيا ٢٠٢٠.

التصنيف على أداة قياس من −٢.٥ إلى +٢.٥، حيث تشير القيم الأعلى إلى نتائج حوكمة أفضل.. وفيما يخص مصر، فقد جاءت نتائجها للأعوام من ٢٠١٢ – ٢٠١٩م, والتي توصف عامة بالتحسن المتذبذب, كما يبينها الجدول رقم (١)

جدول رقم (١)

مؤشر مكافحة الفساد في مصر خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٩)

العام / المتغيرات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
مؤشر مكافحة الفساد*	٠,٣٢	٠,٣٢	٠,٣٧	٠,٣٦	٠,٣٤	٠,٣٢	٠,٣٥	٠,٣٥
الرتب المئوية لمؤشر مكافحة الفساد**	١١٨	١١٤	٩٤	٨٨	١٠٨	١١٧	١٠٥	١٠٦
ملاحظات	* (يتراوح بين حوالي −٢،٥ (ضعيف) إلى ٢.٥ أداء الحكم (قوية)) ** إدراج الدول في قائمة تراتبية تتراوح الدرجات فيها من "صفر" أعلى درجة فساد إلى "١٠٠ نقاط " أعلى درجة شفافية							

Source :

−Transparency International (TI) .;" Corruption Perceptions Index 2019".

بالنظر إلى مؤشر مدركات الفساد في الجدول رقم(١) خلال الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٩، يتضح أن قيمة المؤشر اتخذت اتجاهًا مذبذبًا تراوحت ما بين ٠,٣٢ و٠,٣٧ درجة، لتسجل أعلى قيمة لها عام ٢٠١٤ وهي ٠,٣٧ درجة وكانت أدنى قيمة لها في عام ٢٠١٧، وهي ٠,٣٢ درجة.

وبالمقارنة بين أعوام ٢٠١٦ و٢٠١٧ و٢٠١٩، تحسنت قيمة المؤشر لتبلغ ٠,٣٥ درجة، أي ارتفعت بنسبة ٢,٩٪، لترجع هذا التحسن إلى الدور الفعال الذي لعبته هيئة الرقابة الإدارية المصرية في مكافحة الفساد الإداري، من ضبط العديد من قضايا الفساد لمسئولين وموظفين حكوميين، إلى جانب تبني الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد على مرحلتين لمدة ٤ سنوات لكل مرحلة، والتي جرى إطلاق المرحلة الأولى منها في ٩ ديسمبر ٢٠١٤، والمرحلة الثانية في ديسمبر ٢٠١٨، والتي تستمر منذ عام ٢٠١٩ وحتى عام ٢٠٢٢(١) .

وبنفس الأداء المتذبذب تغيرت الرتبة المئوية لمصر Percentile Rank من الرتبة ١١٨ عام ٢٠١٢ إلى ١١٤ عام٢٠١٣، ثم ارتفعت إلى (٩٤ ، ٨٨) في عامي (٢٠١٤ ، ٢٠١٥) على التوالي، غير أنها انخفضت بعض الشئ إلى(١٠٨ , ١١٧) في عامي ٢٠١٦ , ٢٠١٧ علي التوالي . ثم انخفضت إلي ١٠٦ عام ٢٠١٩.

(١) حددت الحكومة المصرية أهم التحديات التي ظهرت خلال تنفيذ المرحلة الأولى من الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد, الهدف الأول: الارتقاء بمستوى أداء الجهاز الحكومي وتحسين الخدمات الجماهيرية, والهدف الثاني: إرساء مبادئ الشفافية والنزاهة في كافة عناصر المنظومة الإدارية, والهدف الثالث: سن وتحديث التشريعات الداعمة لمكافحة الفساد, والهدف الرابع : تطوير الإجراءات القضائية لتحقيق العدالة الناجزة, والهدف الخامس: دعم الجهات المعنية بمكافحة الفساد, والهدف السادس: الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية, والهدف السابع : رفع مستوى الوعي الجماهيري بخطورة الفساد وأهمية مكافحته وبناء ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة, والهدف الثامن : في مجال تعزيز التعاون المحلى في مكافحة الفساد, والهدف التاسع: تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الفساد, والهدف العاشر: مشاركة منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد. للمزيد من التفاصيل حول تلك التحديات والأسباب يمكن الرجوع إلي: الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩ / ٢٠٢٢, ص ١٩.

٥-ضعف المجتمع المدني:

يؤدي ضعف المجتمع المدني، وتهميش دور مؤسساته – كالأحزاب السياسية والجمعيات والمصالح والتنظيمات الاجتماعية المختلفة –في كثير من الدول النامية إلى غياب قوة الموازنة المهمة والمطلوبة في هذه المجتمعات، مما يساعد على انتشار غسيل الأموال والنشاطات المشبوهة المصاحبة له[١].

٦-انخفاض المخاطر المترتبة عن نشاط غسيل الأموال:

حيث أن انخفاض العقوبات الرادعة والمخاطر المترتبة على الانغماس في سلوك أو نشاط غير مشروع هي من أهم أسباب انتشار غسيل الأموال في الدول النامية ومنها مصر، فالعقوبة المنصوص عليها في قوانين غالبية الدول النامية لا تشكل رادعا عن ارتكاب أعمال فاسدة، ناهيك عن أن ضعف الإشراف الحكومي بعيدًا عن المركز، وإضفاء الطابع الشخصي على العلاقات الاقتصادية والفضائح المالية، ساهمت وأدت

(٢) بالنظر إلي الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني في مصر يلاحظ انه تم إصدار القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ لتنظيم عمل الجمعيات تحت إشراف الدولة وتم العمل به إلى أن صدر القانون ١٥٣ لعام ١٩٩٩ ومن سمات ذلك القانون إعطاء سلطة حل الجمعيات إلى القضاء وليس الجهة الإدارية الممثلة في وزارة الشؤون الاجتماعية ودخول أنشطة حقوق الإنسان في نطاقه , ولكن سلبياته كانت أكثر من ايجابياته إلى أن تم إلغاؤه بعد توصية من لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة , ثم قرار المحكمة الدستورية العليا في يونيو ٢٠٠١ بعدم دستورية ذلك القانون. ثم إطلاق القانون ٨٤ لعام ٢٠٠٢ في ٥ يونيه ٢٠٠٢ , وكان من أهم ايجابياته جعل سلطة حل الجمعيات بيد الجهة الإدارية دون اللجوء للقضاء للمزيد: أنظر: أسماء حجازي أبو اليزيد وآخرون: دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر "٢٠١١-٢٠١٦", المركز الديمقراطي العربي, الرابع من يونيو ٢٠١٧. متاح علي الرابط:

- https://democraticac.de/?p=46938

إلى تقويض معايير السلوك الرسمي والخاص على حد سواء اللازمة للعمل بها في حالة حدوث تجاوزات. في مجال العقوبات فقد حدد القانون المصري عقوبة جريمة غسل الأموال بالسجن لمدة لا تتجاوز السبع السنوات وغرامة تعادل مثلي الأموال محل الجريمة ومصادرة المال المضبوط، وساوى المشرع بين عقوبة ارتكاب الجريمة فعلاً وبين عقوبة الشروع فيها، وفي ذات الوقت أجاز المشرع الإعفاء من العقوبة للمتهم الذي يبادر بالتبليغ عن آخرين ويؤدي تبليغه إلى ضبط الجناة(١).

ثانياً: مصادر غسيل الأموال في مصر.

ترتبط عمليات غسيل الأموال في مصر بتجارة المخدرات وبالفساد السياسي، و باستغلال النفوذ, وتحصيل العمولات في العقود الدولية, وخاصة عقود توريد الأسلحة وعمليات الاستيلاء غير المشروع على المال العام، هذا والأموال المتحصلة من تلك العمليات وغيرها يتم تهريبها إلى خارج مصر في بنوك أجنبية. ولقد قدرت الدراسات حجم عمليات غسيل الأموال في مصر بحوالي ٩,٦ مليار جنيه عام ١٩٩٤، كما أن حجم عمليات غسيل الأموال يمثل ٣٠٪ من حجم الاقتصاد الخفي(٢). وسنكتفي في

(١) علاء رضوان: غسيل الأموال في التشريعات العربية.. مصر أول من طبقت فكرة إنشاء نيابة غسيل الأموال والعقوبة لا تتجاوز ٧ سنوات والمصادرة.. المشرع الإماراتي والعراقي ربط بين الجريمة وتمويل الإرهاب.. وخبير يوضح العقوبات فى ٨ دول, اليوم السابع, السبت، ١١ يناير ٢٠٢٠. متاح علي الرابط:
– https://www.youm7.com/story/2020/1/11/4581627.

(٢) قسمية محمد: الإطار القانوني للسرية المصرفية في تشريعات بعض الدول العربية (لبنان، مصر، الجزائر), مجلة دفاتر السياسة والقانون, العدد ١٧, يونيو ٢٠١٧, ص ١٩٣.

هذا السياق بذكر أهم هذه الجرائم والتي تعرف انتشارا واسعًا في مصر كمصدر لغسيل الأموال, وذلك علي النحو التالي:

أولاً- تجارة المخدرات.

تعد تجارة المخدرات من الأنشطة التي تدر دخولا بمليارات الدولارات، والتي تتم بصورة نقدية خصوصًا، وقد أصبحت هذه الظاهرة تهدد المجتمع المصري بصفة حقيقية وخطيرة بسبب تزايد حجمها (تهريب، تجارة، استهلاك) خلال الفترة الأخيرة، رغم أن المخدرات عمومًا لم تكن مجهولة لدى الفرد المصري، فهي لها جذورها التي تمتد في عمق الحضارات الإنسانية، ولكنها لم تشكل ظاهرة مرضية إلا بعد انتشارها المهول. حيث كشف تقرير حديث لمؤسسة New Frontier Data أن المغرب يعد ثالث أكبر سوق لترويج القنب الهندي ومخدر الحشيش في القارة الأفريقية بعد نيجيريا وأثيوبيا، فيما حصدت مصر المركز الثالث في الدول الأكثر استهلاكاً للحشيش في القارة. وجاء في التقرير السنوي للمؤسسة أن عدد المدمنين على استهلاك الحشيش والقنب الهندي في المغرب يقدر بنحو ١,٧ مليون فرد، وتصل نسبة أرباح السوق التجارية للقنب إلى أكثر من ٣ مليار دولار أمريكي، بينما يصل عدد المستهلكين في مصر إلى ٥,٩ مليون مستهلك(١).

(١) دينا فياض: تقرير: المغرب ومصر تتصدر قائمة بيع واستهلاك الحشيش في إفريقيا, أخبار الآن, ٢٠١٩/٦/١, متاح علي الرابط: https://www.akhbaralaan.net/news/arab-world/2019/06/12

جدير بالذكر أنه وفق إحصائيات وتقارير الأمن العام المصري، تشير إلي أن حجم المضبوطات من مخدر الحشيش بلغ نحو ٢٠٠ طن سنويًا، وقرابة الـ١٠٠ كيلو جرام من الأفيون، و٢٦٠ كيلو جراما من الهيروين، وقرابة ١٥٣.٥ مليون من الأقراص المخدرة، وأخيرًا ١٧١,٥ كيلو جرام من مساحيق الأقراص المخدرة([1])، هذا هو المعلوم, وما لم يضبط قد يكون أكثر مما ضبط فعلا، فالقاعدة الشهيرة تقول إن ما يتم ضبطه لا يزيد عن ١٠٪ من إجمالي المهرب.

تؤكد دراسات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، أن نسبة الإنفاق على المخدرات في مصر تتجاوز ٢٦ مليار جنيه سنويًا، بينما تصل النسبة العالمية إلى نحو ٨٠٠ مليار دولار سنويًا، وتؤكد هذا كله الإحصائيات الرسمية الصادرة من جهاز التعبئة العامة والإحصاء، فهي تكشف أن حجم استيراد ورق اللفائف «البفرة» وصل خلال ثمانية أشهر فقط إلى نحو «مليار جنيه»، نصفها يذهب لشركات صناعة السجائر، أما النصف الآخر فيتم تداولها في السوق بصورة عادية، باعتبارها واحدة من أهم الطرق المستخدمة في تعاطي المخدرات، خاصة " الحشيش – البانجو"(٢).

اللافت للنظر في تتبع طبيعة وتطور ظاهرة المخدرات في مصر، هو ما تم الكشف عنه عام ٢٠١٨ في تورط قيادات أمنية مصرية بقضية مخدرات كبرى,جاءت تحت

(2) https://www.albawabhnews.com/1829237.

(3) Ibid.

رقم ٤٩٩٠ لسنة ٢٠١٨, جنح حدائق القبة, والتي كان من حيثياتها أن مكتب مكافحة المخدرات أسس العديد مما أسماه بدواليب المخدرات على مستوى القاهرة، وهي أماكن مخصصة لتجارة المخدرات الممنوعة(١).

وتشير إحصائيات الأمن العام بالقاهرة ، وتقارير هيئة الرقابة على المخدرات العالمية، وهى إحدى أجهزة هيئة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة، عن احتلال مصر المرتبة الثالثة بين دول العالم العربي في انتشار المخدرات، حيث تم ضبط ٣٧ ألفا و٥٠٨ قضايا مخدرات، شملت ٤٠ ألفا و٨٦١ متهمًا، في حين بلغت زراعات القنب الهندي، نحو ٤٧ فدانا بعدد ١٠ آلاف شجيرة، وقرابة الـ ٥,٧ فدان من نبات الخشاش بنحو ٣ آلاف شجرة، خلال عام ٢٠١٥ .

تقول الإحصائيات، إنه خلال شهر واحد فقط، في يونيو ٢٠١٤، تم ضبط ١٠٠٠ تاجر مخدرات، و٤٥ فدانا من نبات البانجو، و١٠ آلاف طربة حشيش، ومليون قرص مخدر، كما وصل عدد الكميات المضبوطة من المخدرات ووفقًا لإحصائيات الأمن العام إلى ٧ آلاف و١٣٩ كيلو جراما من مخدر الحشيش، ونحو ٥٢ طنا و٢٩٧ كيلو جراما من البانجو، في حين وصل عدد جرائم المخدرات إلى ٢٣ ألفا و٥٦٠ جريمة، بنسبة ١٩٪ تعاطيا واتجارا .

(1) https://newsformy.com/news-102106.html.

وتُظَهر الأرقام والإحصائيات أدلة كثيرة، إذ سجلت معظم إحصائيات الأمن العام، بدءًا من ٢٠١٠، وحتى ٢٠١٥، أن معدل ارتكاب جرائم المخدرات، يكون في أعلى مستوياته في شهر سبتمبر بنسبة ١٣٪، يليه أكتوبر بنسبة ١١٪، ثم مارس بنسبة ١٠٪، فيما يكون أقل الشهور هو يونيو بنسبة ٥٪ فقط .

الأمر الذي يفسره خبراء الأمن العام بمصر بان كثافة قضايا المخدرات خلال أشهر سبتمبر وأكتوبر، لأنه: في شهور الصيف يزداد دخول المخدرات إلى مصر عبر المنافذ الحدودية وبصفة خاصة «الإسكندرية – سيناء – مرسى مطروح»، وإن حجم المضبوطات والنسب تكشف عن الحجم المُبَلغ به فقط، إلا أن هناك أضعاف هذه النسب وكميات المخدرات، وذلك لأنها تجارة غير مشروعة، وبالتالي فالتقديرات دائمًا نسبية، أو من خلال الحجم الذي تم ضبطه فقط، وانه إذا تم ضبط قضية مخدرات فإن أضعاف هذه الكمية قد وجد سبيله إلى عقول الشعب المصري(١).

وحسب تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لسنة ٢٠١٩ يلاحظ أن هناك نحو ٣٪ من البالغين في عام ٢٠١٦ يتعاطون مخدر الترامادول لأغراض غير طبية, فضلا عن أن نحو ٠,٧٤٪ من الطلاب من سن ١٥ إلي ١٩ يتعاطون الترامادول لأغراض غير طبية, حيث بلغت نسبة متعاطي مخدر الترامادول ٦٨٪ من عدد الأشخاص

(٢) محمد حميد: خريطة تجارة المخدرات في مصر, البوابة نيوز, ١٧ مارس ٢٠١٦. متاح علي الرابط:
- https://www.albawabhnews.com/1829237.

الذين تم علاجهم من التعاطي. وان تراخي الضوابط التنظيمية وتدابير مراقبة الحدود ساعد في زيادة الطلب علي الترامادول الهندي المنشأ المهرب أو المستورد بطريقة غير مشروعة(١).

والحديث بلغة الأرقام لا يتوقف عن هذا الحد فالظاهرة مستمرة والواقع يقول أن هذه الآفة أخذت منزلقًا خطيرًا لأنها تتقدم بسرعة مذهلة حتى انتشر استهلاكها بين الذكور والإناث من مختلف الأعمار والمستويات، والكارثة أنها تمس فئة الشباب، وهي الفئة الأكثر حيوية في المجتمع المصري. وهذا ما أشار إليه تقرير الهيئة الدولية لمكافحة المخدرات في التقرير الصادر في العام٢٠١٩(٢).

ثانيًا- الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي.

ولظاهرة الاقتصاد الخفي في مصر العديد من الأسباب والعوامل التي أدت إلى توسيع رقعته، ولعل العامل الرئيسي هو النظام الاقتصادي الذي تبنته الحكومة المصرية ، وهو نظام اقتصاد السوق (الاقتصاد الحر والمرن)، وما صاحبه من اختلالات هيكلية،

(١) الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات: تقرير ٢٠١٩, الأمم المتحدة , فيينا, ٢٠٢٠, ص ٦٥.

(٢) وطبقا لتقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، يتراوح عدد مدمني الهيروين في مصر من ٢٠ إلى ٣٠ ألف شخص، و٩٦٪ من المدمنين هم شباب، ونسبة المدمنين بين سن ٢٠ إلى ٤٠ سنة تتعدى ٧٦٪، وما يقرب من نصف المدمنين لم يسبق لهم الزواج. وبلغ عدد المدمنين في مصر نحو ٣. ٥ ملايين حالة، وهى أرقام تقريبية، إذ تشير دراسات أخرى إلى وصول حجم المدمنين إلى ٦. ٥ ملايين مدمن، بينما تراوح حجم الإنفاق على المخدرات بين ١٩ و٢٦ مليار جنيه سنويا. ولعل ما يبرز حجم التضارب، هو أن المؤسسات العلاجية لم تستقبل خلال العام الماضي، إلا ٤٢ ألف حالة إدمان. متاح علي الرابط: https://www.albawabhnews.com/1829237.

كما أدت سياسات التدخل الحكومي أحيانا في أسواق السلع وعوامل الإنتاج والصرف الأجنبي إلى نشوء أسواق موازية للأسواق الرسمية، وذلك من خلال التأثيرات التي مارستها على هيكل الطلب والعرض والأسعار في الأسواق الرسمية.

ومن أسباب انتشار ظاهرة الاقتصاد الخفي في مصر نذكر أيضا مشكلة النظام الضريبي وعجزه عن مواجهة التطورات الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وارتفاع معدلات الاستقطاع الضريبي من جهة أخرى، والذي خلق في ظل ضعف العقوبات وتواضع إمكانيات الإدارة المنفذة حوافز قوية للتهرب والغش الضريبي باللجوء إلى ممارسة الأنشطة الخفية على مختلف المستويات، كما يذكر بأن الاقتصاد الخفي في مصر بدأ يستوعب قطاعات جديدة من الشباب خاصة خريجي الجامعات والمعاهد العليا ليضافوا إلى قوته الأساسية المتمثلة في المنتقلين من الريف المصري إلى المدن أو العائدين من الخارج, ويشير ذلك إلى أن هذا القطاع لم يعد مجرد احتياطي للقطاع المنظم، بل أصبح فاعلا أساسيًا بالأسواق، وهو الشيء الذي زاد من حدة هذه المشكلة والتي ساعدت على توسيع رقعة الاقتصاد الخفي(١).

جدير بالذكر أن الجانب السيئ المرتبط بالاقتصاد الخفي أو اقتصاد الظل هو ما يرتبط بما يطلق عليه اقتصاد الجريمة أو الاقتصاد الأسود والذي يشمل الأنشطة غير

(١) يسري العزباوي و سيف الخوانكي: رؤية جديدة للتعامل مع القطاع غير الرسمي, مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية, , أبريل ٢٠١٦, ص ١٢.

المشروعة مثل تجارة الأسلحة والاتجار في المواد المخدرة والسرقة والنصب والرشوة والاختلاس ودور الدعارة([١]). حيث ترتبط كل هذه الأنشطة ارتباط مباشر بعمليات غسيل الأموال.

الواقع أنه بسبب الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الخفي وعمليات غسل الأموال، فإن الفجوة بين الدخل القومي الرسمي (المعلن) والدخل القومي الحقيقي تزداد، مما يؤدي إلى صعوبة مهمة الدولة في وضع خطط أو برامج فعالة للتنمية الاقتصاد ويضعف من فاعلية السياسات النقدية والمالية للدولة. كذلك فإن ارتباط عمليات غسل الأموال بالتهرب الضريبي يؤثر سلباً على الموارد المتاحة لتمويل أنشطة التنمية المختلفة والإسهام في زيادة الأعباء المالية العامة من حيث حجم الدين العام الداخلي والخارجي على حدٍ سواء، وهو ما يمكن أن يؤدي بدوره إلى التأثير على عجز الموازنة العامة للدولة، بل واتجاه الحكومات إلى فرض المزيد من الضرائب، وبالتالي زيادة حجم المعاناة التي يتعرض لها دافعو الضرائب أو الممولون، وانخفاض حجم مدخراتهم إن وجدت، ومن ثم تتجه دالة الرفاهية الكلية في المجتمع إلى الانخفاض([٢]).

ثالثًا- الفساد الإداري والمالي.

(٢) المأمون علي عبد المطلب جبر: مرجع سابق, ص ٥٢١.

(٣) شاهر إسماعيل الشاهر: غسيل الأموال وأثره على اقتصاديات الدول النامية, مجلة تنمية الرافدين العدد ٩٤ مجلد ٣١, كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل,٢٠٠٩., ص ٩٩.

تعتبر مصر من بين الدول التي تعاني من ظاهرة الفساد الإداري والمالي والتي أثرت كثيرًا على اقتصادها، حيث تعددت طرق وسبل ممارستها في مصر بسبب سيادة نظام اقتصاد السوق. وتتنوع آليات الفساد في مصر, وتعدد بين استغلال النفوذ إلى الرشوة ودفع الإتاوات إلى أصحاب النفوذ، بالإضافة إلى أشكال أخرى. ونذكر من أهم أشكال الفساد المنتشرة في مصر ما يلي:

١-**الرشوة:** وهي أخذ الموظف قدر من المال مقابل تقديمه خدمات للآخرين بدون وجه حق، وتعد الرشوة أهم الأشكال الصريحة لجريمة الفساد في مصر، وقد تغلغلت ظاهرة الرشوة على مستوى مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من طرف ذوي النفوذ في غياب قوانين ردعية وبرعاية إدارة فاسدة لها. ولعل أبرز القضايا في هذا السياق قضية "رشوة وزير الزراعة المصري ومساعده ورئيس مجلس إدارة احدي الكيانات الاقتصادية الكبرى وذلك عام ٢٠١٥.

٢-**السرقة والاختلاس:** سواء للمال أو لبعض الأدوات المعنية الخاصة بالمصارف.

٣-**تقاضي العمولات:** وتنتشر هذه الظاهرة كثيرا في المصارف المصرية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالحصول على قروض بنكية.

٤-**بيع الوظائف والترقيات:** ويحدث هذا في كثير من القطاعات المالية، مثل قطاع التأمينات والمصارف، حيث يتم بيع الوظائف مقابل مبالغ مالية معينة.

٥-**استغلال النفوذ:** استغلال النفوذ هو أمر شائع في مصر، ويحدث هذا خاصة من طرف المسئولين الكبار في الهيئات المالية والمصرفية.

يشير مدير مؤسسة مكافحة الفساد والشفافية بمنطقة الشرق الأوسط، إلي أن الدولة المصرية تبذل جهودا كبيرة للتصدي للفساد ومواجهته, ولكنها غير كافية بسبب ضعف التشريعات، وضعف آليات الرقابة سواء الرقابة الداخلية أي داخل السلطة التنفيذية أو من خلال الأجهزة الرقابية المختلفة, وغياب الشفافية وضعف فكرة تداول المعلومات وغياب فكرة المساءلة الاجتماعية.

وأضاف بان حجم الفساد المالي بمصر كبير جدا ويقدر بالمليارات، وتمكنت الرقابة الإدارية من تحقيق عائد مادي للدولة بلغ حوالي ٣,٤ مليار جنيه، بالإضافة إلى تحقيق وفر مادي بحوالي ٥,٩٩ مليار جنيه، ومعاونة بعض الجهات الحكومية في استرداد حقوق للدولة بلغت حوالي ١,١٧ مليار جنيه كمستحقات للدولة، وفي مجال الرقابة المانعة فقد تم وضع الضوابط اللازمة لسد الثغرات في ٣٤٩ موقعًا وتصويب مناقصات وتعاقدات بما قيمته ٤١٠,٢ مليون جنيه.

واحتلت مصر المرتبة ١٠٨ ضمن ١٧٦ دولة، حسب تقرير مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٦ والصادر عن منظمة الشفافية الدولية، فيما رصد التقرير السنوي لمؤسسة "شركاء من أجل الشفافية"، إحدى منظمات المجتمع المدني، المعنية بمكافحة الفساد والصادر في يناير ٢٠١٧، نحو ٩٦٨ واقعة فساد خلال عام ٢٠١٦, ووزع التقرير

هذه الوقائع مؤسسيا وجغرافيا لتأتي وزارة التموين في مقدمة الوزارات والمؤسسات الحكومية بـ٢٠٠ واقعة فساد تليها المحليات بـ١١٥ ثم الزراعة بـ٩٩ والصحة بـ٩٥ والتربية والتعليم بـ٥٨ والاستثمار بـ٣٢ والاتصالات بـ٣١ وتوزعت باقي قضايا ووقائع الفساد على وزارات وقطاعات حكومية أخرى.

أوضح مؤشر الفساد، نتائج مظاهر الفساد الإداري، فجاءت الرشاوى والهدايا والإكراميات في المرتبة الأولى، حيث أفاد ١٢,٤٪ من المواطنين بوجود ظاهرة دفع الرشاوى، والإكراميات، وأشاروا إلى تعرضهم هم أو أحد أفراد أسرهم للظاهرة من اجل الحصول على الخدمة عام ٢٠١٨، ومجاملة الأقارب والاعتماد على المعارف لتسهيل الإجراءات الحكومية في المرتبة الثانية، حيث أكد ١٠,٧٪ من المواطنين وجود ظاهرة مجاملة الأقارب والاعتماد على المعارف لتسهيل الإجراءات الحكومية إثر تعرضهم هم أو احد أفراد أسرهم للظاهرة عام ٢٠١٨، وإساءة استغلال المال العام في المرتبة الثالثة، حيث أكد ٧,٦ % من المواطنين على وجود ظاهرة استغلال الموظفين بالجهات الحكومية للمال العام، وأشاروا إلى أن مشاهدتهم للظاهرة عام ٢٠١٨، والاستيلاء على المال العام، يعتبر أقل مظاهر الفساد إدراكا وانتشارا من قبل المواطنين عام ٢٠١٨، حيث جاء في المرتبة الرابعة، وأكد ٤,٨ % من المواطنين وجود ظاهرة الاستيلاء على المال العام، وأشاروا إلى مشاهدتهم للظاهرة عام ٢٠١٨.

جدير بالذكر, أن وزارة التموين في مقدمة الوزارات والمؤسسات الحكومية بـ٢٠٠ واقعة فساد, تليها المحليات بـ١١٥, ثم الزراعة بـ٩٩, والصحة بـ٩٥, والتربية والتعليم بـ٥٨, والاستثمار بـ٣٢, والاتصالات بـ٣١, وتوزعت باقي قضايا ووقائع الفساد على وزارات وقطاعات حكومية أخرى .

أما التوزيع الجغرافي، فقد احتلت مقدمته محافظة القاهرة حسب تقرير مؤسسة شركاء من أجل الشفافية بواقع ٢٥٧, واقعة فساد وتلتها محافظة الجيزة بـ١١٦, واقعة والقليوبية بـ٦٠, والإسكندرية بـ٥١ واقعة، فيما كانت محافظة جنوب سيناء هي الأقل من حيث وقائع الفساد بواقعتين فقط.

ونشرت هيئة الرقابة الإدارية، ما جاء بمؤشر منع ومكافحة الفساد الإداري في مصر, حيث أشارت إلى أن الفساد أصبح أقل انتشارا في عام ٢٠١٨, مقارنة بعامي ٢٠١٦، و٢٠١٧، وانخفض الإدراج العام للفساد الإداري أكثر من ١٢ درجة، مقارنة بعام ٢٠١٦([1]).

أما عن حالات الفساد واسعة النطاق التي تمت في مصر، قد كشفت بعضها بيانات هيئة الرقابة الإدارية, حيث العديد من قضايا الفساد التي تمس قيادات وشخصيات

(١) هيئة الرقابة الأدارية: المركز الاعلامى, السيسي يمنح الضوء الأخضر لإسقاط حيتان الفساد. متاح علي الرابط: https://www.aca.gov.eg/arabic/News/RecentInvestigations/Pages/AF.aspx

هامة, وغيرهم من موظفي الدولة المصرية. مما انعكس ذلك سلباً علي تصنيف مصر الدولي ضمن مؤشر مدركات الفساد في السنوات الأخيرة.

٦- التهريب الجمركي:

أفادت السلطات المصرية بأن للسلطات الجمركية من مأموري الضبط القضائي اتخاذ عددا من الإجراءات المتمثلة في سؤال المخالف عن مصدر ما بحوزته من نقد وأوراق مالية وتجارية قابلة للتداول لحاملها، وأغراض استخدامها في حالة عدم القيام بواجب الإفصاح أو تقديم بيانات غير صحيحة أو عند قيام دلائل على ارتكاب جريمة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، وإرسال ما يحرر من محاضر إلي السلطة المختصة مع موافاة وحدة مكافحة غسل الأموال بصورة من المحاضر.

وقد أفادت السلطات المصرية بأن مصلحة الجمارك تقوم بتعزيز جهودها الخاصة بتفعيل نظام الإفصاح، من حيث نشر اللوحات الإرشادية، وإنشاء واستحداث إدارة متخصصة لمكافحة غسيل الأموال بالإدارة المركزية لمكافحة التهريب الجمركي، وإنشاء قاعدة بيانات خاصة بنماذج الإفصاح، وموافاة الوحدة بصور إلكترونية من البيانات التي تم إدراجها، وإعداد تقارير شهرية وسنوية عن المغادرين للبلاد

والقادمين إليها بصورة متكررة، بالإضافة إلى إعداد إحصائيات دورية حول محاضر الضبط للنقد الأجنبي, كما يتضح من الجدول رقم (٢) حسب أخر بيانات منشورة[١].

جدول رقم (٢)

يبين محاضر ضبط النقد الأجنبي خلال الفترة من ٢٠١٠- ٢٠١٣

السنة	البيان	عدد المحاضر
٢٠١٠	محاضر ضبط النقد الأجنبي	١٢
٢٠١١	محاضر ضبط النقد الأجنبي	٨
٢٠١٢	محاضر ضبط النقد الأجنبي	٢٤
٢٠١٣	محاضر ضبط النقد الاجنبي	٤٩

المصدر: مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف): تقرير التقييم المتبادل "تقرير المتابعة الخامس لجمهورية مصر العربية", مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب, ١٩ نوفمبر ٢٠١٤, ص ٢٧.

ثالثا ـ أساليب غسيل الأموال في مصر.

حقيقة الأمر, أن غاسلي الأموال في مصر يستعملون الكثير من التقنيات والأساليب لإخفاء مصادر الأموال غير المشروعة، ولعل من أبرز الأساليب المستعملة في مصر

(١) مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف): تقرير التقييم المتبادل "تقرير المتابعة الخامس لجمهورية مصر العربية", مرجع سابق, ص ٢٧.

لهذا الغرض التحويلات المصرفية، كذلك تحويل العملة في السوق النقدية الموازية, بالإضافة إلى المضاربة في العقارات.

أولاً- التحويلات البنكية.

الواقع أن الدولة المصرية حالياً تكافح جاهدة من أجل ضبط إيقاع القطاع المصرفي, إلا أن النشاط المصرفي في مصر يعاني من شبهة الفساد والتحويلات المالية المشبوهة نحو الخارج أو القادمة، ناهيك عن نقص الشفافية في العمليات المصرفية لدي العديد من البنوك العاملة في مصر, والتي لا تخضع لرقابة البنك المركزي المصري. خاصة المصرف العربي الدولي الذي لا تسرى عليه القوانين المنظمة للمصارف والائتمان والرقابة على النقد والمؤسسات العامة أو ذات النفع العام وشركات القطاع العام والشركات المساهمة، كما لا يجوز اتخاذ أية إجراءات نحو تأميم أو مصادرة أو فرض الحراسة على أنصبة مساهمي المصرف أو على المبالغ المودعة به. مع عدم إخضاع سجلات المصرف ووثائقه ومحفوظاته لقوانين وقواعد الرقابة والتفتيش القضائي أو الإداري أو المحاسبي(١). الأمر الذي جعل العديد من السياسيين والنشطاء يتقدمون ببلاغات ضد المصرف العربي بعد ثورة يناير ٢٠١١، اتهموه بأنه

(١) المصرف العربي الدولي: التقرير السنوي ٢٠١٩, نبذة عن المصرف بمقدمة التقرير.

بوابة لتهريب الأموال للخارج، بسب وضعيته الخاصة في السوق وعدم خضوعه للرقابة من جانب الأجهزة الرسمية(١).

وقررت الحكومات المالكة للمصرف الإعلان عن موافقتهم لإخضاع المصرف لرقابة البنك المركزي المصري في مارس ٢٠١٢ لترد بذلك علي اتهامات تم توجيهها للمصرف عقب الثورة، حيث وافقت الجمعية العمومية غير العادية للمصرف، علي تعديل بعض بنود النظام الأساسي للمصرف، وذلك بما يسمح بخضوع المصرف العربي الدولي لرقابة وإشراف البنك المركزي المصري باعتباره السلطة المنوط بها الرقابة والإشراف علي البنوك وفقا لأحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الساري في مصر باعتبارها دولة المقر، كما تقرر خضوع فروع المصرف العربي الدولي الأخرى (حال إنشائها) في الدول الأعضاء في اتفاقية تأسيسه لإشراف ورقابة سلطات الرقابة المصرفية في تلك الدول وفقا لأحكام القوانين المنظمة للمصارف والائتمان السارية بها كما وافقت الجمعية العمومية غير العادية للمصرف علي السماح بتعامل المصرف العربي الدولي بالجنيه المصري إلي جانب العملات الأجنبية، وسوف يؤدي التعديل المشار إليه إلي تمكين المصرف من توسيع أنشطته من خلال التعامل

(٢) محمد مكي: عمومية طارئة الشهر الحالي لإقرار تعديل قواعد عمل المصرفي, جريدة الشروق, الثلاثاء ١٣ مارس ٢٠١٢ . متاح علي الرابط:

-https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=13032012&id=6528ce42-cc81-477c-b25a-161d17491dfa

في جميع العملات بما فيها الجنيه المصري، الأمر الذي يتيح له تنفيذ خططه المستقبلية والتوسع في إنشاء الفروع الجديدة لتقديم الخدمات لعملائه تأسس المصرف العربي الدولي بغرض أساسي وهو القيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية المتعلقة بمشروعات التنمية الاقتصادية والتجارة الخارجية وبصفة خاصة للدول الأعضاء وغيرها من الدول والبلدان العربية علي سبيل المثال لا الحصر – ويقبل البنك الودائع النقدية لأجل أو تحت الطلب وفتح الحسابات لحكومات الدول العربية وغير العربية والهيئات والمؤسسات والبنوك والشركات والأفراد من البلاد العربية وغير العربية – كما يقوم البنك بتمويل عمليات التجارة الخارجية للدول العربية وذلك عن طريق تقديم تسهيلات ائتمانية للمستوردين، ومنح تمويلات مقدمة للمصدرين، وكذلك التأمين علي أو ضمان التسهيلات اللازمة لتلك العمليات([1]).

وتشير التقارير إلي أن أغلب العمليات المصرفية المشبوهة كانت تتم من خلال المصرف العربي, نظرا لعدم خضوعه للبنك المركزي المصري, وتعد قضية أموال الرئيس الأسبق مبارك ورجال نظامه المقربين تعد من أشهر القضايا التي يعد المصرف الدولي طرف فيها, حيث أن مصر بدأت في إجراءات استعادة تلك الأموال المهربة بعد أحداث يناير ٢٠١١, وشكلت مجموعة عمل قومية للتنسيق بين الأجهزة

(١) سهير محمد: المصرف العربي الدولي خضع لرقابة البنك المركزي بعد ثورة يناير, العالم اليوم, الأربعاء ١٤أكتوبر ٢٠١٥. متاح علي الرابط: http://alalamelyoum.com/news/14452

المعنية باسترداد الأموال والأصول المصرية المهربة بعد عام من هذا التاريخ. كما قررت الحكومة المصرية في نوفمبر ٢٠١٤، تشكيل اللجنة التنسيقية لاسترداد الأموال والأصول المصرية المهربة للخارج برئاسة وزير العدل المصري.

وأعقب ذلك في يونيو ٢٠١٥ أن أصدر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، قرارا بقانون بإنشاء اللجنة القومية لاسترداد أموال مصر من الخارج، بهدف استرداد الأصول والأموال وكافة الموجودات والامتيازات المصرية بالخارج، التي تم التحصل عليها بفعل يعاقب عليه القانون. وكانت الحكومة السويسرية قد جمَّدت، عقب ٢٥ يناير ٢٠١١، نحو ٧٠٠ مليون فرنك سويسري، و٦٤٠ مليون يورو، تتبع الرئيس الأسبق وأقاربه وبعض المسئولين خلال فترة حكمه، وقامت بتجديد هذا التجميد مرة أخرى في عام ٢٠١٤ لمدة ثلاث سنوات(١). هذا إلي جانب تورط العديد من رجال الأعمال في قضايا غسيل أموال, شهدت أروقة المحاكم العديد من قضاياهم بل جرائمهم التي أثارت الرأي العام خلال الفترة الماضية، نظرًا لما تمثله من خطورة كبيرة على الاقتصاد القومي للبلاد، بعد اتساع حجم تلك الجرائم, وتنوع نشاطها الإجرامي نتيجة استخدام

(٢) العين الإخبارية: وزير خارجية سويسرا بالقاهرة: أموال مبارك المجمدة لدينا بيد القضاء, الأحد ٢٠١٩/٣/٢٤. متاح علي الرابط:https://al-ain.com/article/egypt-swiss-cairo-relations

وسائل متطورة وتقنيات عالية للتمويه والتعتيم والتضليل عبر شبكة معقدة من الترتيبات والإجراءات، وعلى درجة عالية من السرية يصعب اكتشافها(١).

الواقع أنه نظراً لارتباط عمليات غسل الأموال بهروب رأس المال إلى الخارج من خلال التحويلات النقدية المصرفية بين البنوك المحلية والبنوك الخارجية، فإن ذلك يؤثر على الفجوة التمويلية بين الادخار المحلي والاستثمار القومي، حيث تعجز المدخرات المحلية في هذه الحالة عن الوفاء بمتطلبات الاستثمار اللازمة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي نظراً لاتجاه جانب كبير منها إلى البنوك الخارجية، ويمكن أن يؤدي ذلك أيضاً إلى زيادة المديونية الخارجية لتعويض النقص في الادخار المحلي(٢).

ثانياً ـ السوق النقدية الموازية:

تنتشر السوق السوداء لبيع العملة الصعبة في العديد من محافظات مصر، وتتم هذه العملية على مرأى ومسمع من السلطات العمومية والمختصة، والتي يشرف على تسييرها شبان, ولجأوا إلى عالم العملات الصعبة هروبًا من البطالة، ورغم أن هذه السوق متواجدة في الهواء الطلق إلا أن الغريب أنها منظمة سريًا بشكل غريب وبطريقة لا يمكن لأي داخل إليها أن يكتشف رموزها وطريقة تسييرها، وككل الأسواق المفتوحة فإن عائدات التجارة في العملة لا يمكن أن يتنبأ بها أحد، فبإمكانك أن تربح كما يمكنك أن تخسر حسب تقلبات سعر العملة في المصارف والأسواق العالمية، ولذا فإن تجار

(2) https://www.elwatannews.com/news/details/4184074

(١) شاهر إسماعيل الشاهر: مرجع سابق, ص ٩٨.

هذه السوق لا يخضعون لأي قانون ولا يملكون سجلات تجارية بإمكانها أن تحفظ لهم حقوقهم، وتصل العملة الصعبة إلى أيدي هؤلاء التجار عن طريق تعاملهم مع المستوردين خاصة أصحاب السلع القادمة من الصين، والذين لا يعلنون عن القيمة الحقيقية للسلع المستوردة مع المصارف تهربًا من دفع الضرائب، فيلجئون لهذه السوق التي توفر لهم ما يحتاجونه(١).

ثالثاً ـ المضاربة العقارية:

يعتبر قطاع العقار وآليات التعامل فيه من أهم المعضلات المطروحة في مصر، حيث أن المضاربات الكبيرة في القطاع العقاري لا تعكس قوى العرض والطلب تبعا لآليات

(٢) ومن صور تلك الحيل والجرائم ما صدر عن بيانات هيئة الرقابة الإدارية في ان محكمة طنطا الاقتصادية أودعت حكمها في القضية رقم ٢ لسنة ٢٠٢٠ حضوريا على كل من المتهمين العاملين بوظيفة فني هندسة بإدارة دسوق الزراعية، وآخرين بمجال إسترداد وتصدير التوكيلات التجارية، وصاحب محل بالسجن لمدة خمس سنوات وغرامة مالية قدرها مليون جنيه لكل متهم، كما حكمت غيابيا بذات العقوبة على ثلاثة من المتهمين صاحبي محال للمجوهرات، وتاجر مجوهرات، وعامل أمن. وكانت هيئة الرقابة الإدارية قد ألقت القبض على المتهمين لتكوينهم تشكيل عصابى للاتجار بالنقد الأجنبي وتغيير العملات خارج السوق المصرفي والجهات المصرح لها بذلك محققين أرباح مادية كبيرة بما يضر باقتصاد الدولة ومارسوا نشاطهم الإجرامي بين محافظات الجمهورية وقد باشرت النيابة تحقيقاتها مع المتهمين حتى صدر الحكم المشار إليه. كما ألقت هيئة الرقابة الإدارية القبض على رئيس مجلس إدارة إحدى الشركات التي تعمل في مجال التجارة الإلكترونية لقيامه بارتكاب جريمة الاتجار في النقد الأجنبي بالمخالفة لأحكام قانون البنك المركزي، حيث أسفرت تحريات الهيئة عن استغلاله أعمال التحويلات الإلكترونية الخاصة بالشراء من الخارج والتعامل بالدولار الأمريكي داخل السوق المحلي بالمخالفة للقانون، وبالعرض على نيابة الشئون المالية والتجارية، أذنت بضبط المتهم وأسفرت أعمال التفتيش لمقرات الشركة عن ضبط الأجهزة الإلكترونية، و الحاسبات الآلية، ونقاط الدفع الإلكتروني، والمستندات التي تؤكد ارتكابه للجريمة، بالإضافة إلى بعض العملات الأجنبية المختلفة. أنظر: هيئة الرقابة الأدارية: المركز الاعلامى, أخبار عن الهيئة, https://www.aca.gov.eg/arabic/News/ACANews/Pages

السوق الحرة إذ إن أسعار الأراضي في المناطق الصحراوية المحيطة بالمدن ـ وخاصة القاهرة ـ والتي كان من المفترض أن تكون هي المتنفس للتوسع العمراني والصناعي بعيدا عن المدن المكتظة وخارج الوادي الضيق، هي أسعار بالغة الارتفاع، وتتضاعف غالبا بمعدلات أعلى من التضخم السنوي، ما لا يخضع لأي تفسير منطقي في ضوء حقيقتين الأولى أن هذه الأراضي صحراوية وبالتالي متوفرة كون الصحراء تشكل نحو ٩٦٪ من المساحة الإجمالية في مصر، وتنحصر تكلفتها الفعلية في مد المرافق، وهذه التكلفة لا تبرر بحال الزيادات الفلكية في الأسعار(١). وهو ما ساهم في الارتفاع الفاحش لأسعار العقارات والسكنات خاصة في المدن الكبرى، بالإضافة إلى عمليات المضاربة والسمسرة, والتي أدت إلى أن تصبح المضاربة في هذا القطاع من وسائل غسيل الأموال.هذا إلي جانب إضعاف الاقتصاد وتقويض مجهودات الدولة في مسعاها نحو الإنعاش الاقتصادي، خاصة إذا مس الفساد القطاع المصرفي من خلال

(١) عمرو عادلي: الاقتصاد العقاري ومشكلة التنمية في مصر, جريدة الشروق, الأحد ١٧ يوليه ٢٠١٦. متاح علي الرابط:
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=17072016&id=5735062f-2df4-4b71-8b92-7878a9954070

التحويلات المشبوهة نحو الخارج والبيروقراطية والاختلاسات، باعتبار القطاع المصرفي طرفًا أساسيا في عمليات تمويل التنمية في مصر.

نتائج البحث:

من خلال العرض السابق تتضح بعض النتائج علي النحو التالي:

١- أن عمليات غسيل الأموال في مصر قد يتسبب فيها نسب الضرائب غير العادلة, وانتشار الأسواق الموازية, وأنشطة التهريب والرشوة والفساد, فضلا عن انتشار المشروعات الصغيرة التي لا تخضع لسلطة الدولة, وضعف المجتمع المدني, وانخفاض المخاطر أو العقوبة المترتبة عن نشاط غسيل الأموال.

٢- تعد تجارة المخدرات, والاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي, والفساد الإداري والمالي. أهم مصادر غسيل الأموال في مصر.

٣- أن أساليب غسيل الأموال في مصر تتمثل في التحويلات البنكية. والسوق النقدية الموازية, والمضاربة العقارية.

توصيات البحث: من خلال البحث يوصي الباحث بالآتي:-

أولاً: أن يتم تشديد الرقابة بصورة أكثر صرامة علي البنوك ومكاتب الصرافة لمنع عمليات غسيل الأموال.

ثانياً: عقد دورات تدريبية لجميع العاملين بالبنوك المصرية بهدف التعرف علي الأساليب الحديثة لعمليات غسيل الأموال.

ثالثاً: التوعية المستمرة بخطر غسيل الأموال علي الاقتصاد من خلال الصحف والمجلات والإعلام, وعقد مؤتمرات بصفه دورية للتصدي لهذه الظاهرة السلبية.

مراجع البحث:-

أولاً: المراجع العربية :-

١- حسين عبد المطلب الأسرج: مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر, الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة, ٢٠٠٧.

٢- شاهر إسماعيل الشاهر: غسيل الأموال وأثره على اقتصاديات الدول النامية, مجلة تنمية الرافدين العدد ٩٤ مجلد ٣١, كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل,٢٠٠٩.

٣- قسمية محمد: الإطار القانوني للسرية المصرفية في تشريعات بعض الدول العربية (لبنان، مصر، الجزائر), مجلة دفاتر السياسة والقانون, العدد ١٧, يونيو ٢٠١٧.

٤- المأمون علي عبد المطلب جبر: الاقتصاد الغير رسمي في مصر, المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة, العدد الثالث عشر, جامعة الأزهر, يناير ٢٠١٥.

٥- المصرف العربي الدولي: التقرير السنوي ٢٠١٩, نبذة عن المصرف بمقدمة التقرير.

٦- الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات: تقرير ٢٠١٩, الأمم المتحدة , فيينا, ٢٠٢٠.

٧- مصطفى محمود عبد القادر: الأزمات الاقتصادية في مصر: المخرج والحلول المتاحة - إصلاح السياسة الضريبية في مصر-, العدد الثاني, المركز المصري للدراسات الاقتصادية, بدون تاريخ.

٨- منظمة الشفافية الدولية: مؤشر مدركات الفساد ٢٠١٩, برلين, ألمانيا ٢٠٢٠.

٩- مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف): تقرير التقييم المتبادل "تقرير المتابعة الخامس لجمهورية مصر العربية".

١٠- هبة عبد المنعم وأخرون: النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية, صندوق النقد العربي, أبو ظبي, ٢٠١٩.

١١- يسري العزباوي و سيف الخوانكي: رؤية جديدة للتعامل مع القطاع غير الرسمي, مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية, , أبريل ٢٠١٦.

ثانياً: مراجع أجنبية:-

1-Transparency International (TI) .;" Corruption Perceptions Index 2019".

ثالثاً: مقالات علي شبكة المعلومات:-

١-أخبار هيئة الرقابة الأدارية: المركز الاعلامى, متاح علي الرابط:

https://www.aca.gov.eg/arabic/News/ACANews/Pages

٢- أسماء حجازي أبو اليزيد وآخرون: دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر "٢٠١١-٢٠١٦", المركز الديمقراطي العربي, الرابع من يونيو ٢٠١٧. متاح علي الرابط:

- https://democraticac.de/?p=46938

٣- بسنت جمال وآخرون: المشروعات الصغيرة والمتوسطة.. الأهمية الاقتصادية والتجارب الدولية, المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية, ١٩ نوفمبر ٢٠٢٠. متاح علي الرابط:

https://marsad.ecsstudies.com/45281

٤- دينا فياض: تقرير: المغرب ومصر تتصدر قائمة بيع واستهلاك الحشيش في إفريقيا, أخبار الآن, ٢٠١٩/٦/١, متاح علي الرابط:

https://www.akhbaralaan.net/news/arab-world/2019/06/12

٥- سهير محمد: المصرف العربي الدولي خضع لرقابة البنك المركزي بعد ثورة يناير, العالم اليوم, الأربعاء ١٤أكتوبر ٢٠١٥. متاح علي الرابط:

http://alalamelyoum.com/news/14452

٦- علاء رضوان: غسيل الأموال في التشريعات العربية.. مصر أول من طبقت فكرة إنشاء نيابة غسيل الأموال والعقوبة لا تتجاوز ٧ سنوات والمصادرة.. المشرع الإماراتي

والعراقي ربط بين الجريمة وتمويل الإرهاب.. وخبير يوضح العقوبات فى ٨ دول, اليوم السابع, السبت، ١١ يناير ٢٠٢٠. متاح علي الرابط:

- https://www.youm7.com/story/2020/1/11/4581627.

٧- العين الإخبارية: وزير خارجية سويسرا بالقاهرة: أموال مبارك المجمدة لدينا بيد القضاء, الأحد ٢٠١٩/٣/٢٤. متاح علي الرابط:

https://al-ain.com/article/egypt-swiss-cairo-relations

٨- عمرو عادلي: الاقتصاد العقاري ومشكلة التنمية في مصر, جريدة الشروق, الأحد ١٧ يوليه ٢٠١٦. متاح علي الرابط:

https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=17072016&id=5735062f-2df4-4b71-8b92-7878a9954070

٩- مدحت عادل: جهاز الإحصاء: أكثر من ٣ ملايين منشأة إجمالي المشروعات المتوسطة والصغيرة في مصر, اليوم السابع, ٢٣ أبريل ٢٠٢٠. متاح علي الرابط:

- https://www.youm7.com/story/2020/4/23 /4739838

١٠- محمد مكي: عمومية طارئة الشهر الحالي لإقرار تعديل قواعد عمل المصرفي, جريدة الشروق, الثلاثاء ١٣ مارس ٢٠١٢ . متاح علي الرابط:

https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=13032012&id=6528ce42-cc81-477c-b25a-161d17491dfa

١١- محمد حميد: خريطة تجارة المخدرات في مصر, البوابة نيوز, ١٧ مارس ٢٠١٦. متاح علي الرابط:

- https://www.albawabhnews.com/1829237.

١٢- هيئة الرقابة الأدارية: المركز الاعلامى, السيسي يمنح الضوء الأخضر لإسقاط حيتان الفساد. متاح علي الرابط:

https://www.aca.gov.eg/arabic/News/RecentInvestigations/Pages/AF.aspx